أي الحديث من الأصحية لإمكان أن يكون أبو فلان سمعه
من كل منهما قلت وهذا إنما يطرد حيث يستوي
في الضبط والإتقان ومنها ما أشار صاحب الصحيح إلى علة الحديث
يرويه مسندا ثم يشير إلى أنه يروى مرسلا فذلك مصير منه
إلى ترجيح رواية من أسنده على من أرسله ومنها ما تكون علته
مرجوحة بالنسبة إلى صحته كالحديث الذي يرويه ثقات متصلا
ويخالفهم ثقة فيرويه منقطعا أو يرويه ثقة متصلا ويرويه
ضعيف منقطعا وقد أنها التعليل بالانقطاع وعدم اللحاق
قل أن تقع في البخاري بخصوصه لأنه تقرر أن مذهبه عدم
الاكتفاء في الإسناد المعنعن بمجرد إمكان اللقاء وإذا اعتبرت هذه
الأمور من جملة الأحاديث التي انتقدت عليهما لم يبق بعد ذلك
مما انتقد عليهما سوى مواضع يسيرة جدا ومن أراد حقيقة ذلك
فليطالع المقدمة التي كتبتها لشرح صحيح البخاري فقد بينت
فيها ذلك بيانا شافيا بحمد الله تعالى قوله وما اشترط الحسن
من المقابلة بأصول متعددة فقد نقل الشيخ محي الدين
ثم قال وفي كلام ابن الصلاح في موضع آخر ما يدل على عدم
اشتراط ذلك قوله ليس بين كلاميه مناقضة بل كلامه
هنا مبني على ما ذهب إليه من عدم الاستقلال بإدراك الصحيح
بمجرد اعتبار الإسناد لا يستقل صحة ذلك بأنه ما من إسناد إلا
ويجد فيه خللا فقضية ذلك أن لا نعتمد على أحد منها بل يعتمد
على مجموع ما يتفق عليه الأصول المتعددة ليحصل بذلك جبر
الخلل الواقع في أثناء الأسانيد وأما قوله في الموضع الآخر ينبغي
أن تصحح أصلك بعدة أصول ولا ينافي قوله المتقدم لأن هذه

العبارة

العبارة تستعمل في الأمرين معا والله أعلم النوع الثاني
الحسن قوله قال الخطابي إلى آخره عاب الشيخ تقي الدين ابن
تيمية فقال إنما هذا اصطلاح للترمذي وغير الترمذي من
أهل الحديث ليس عندهم إلا صحيح وضعيف والضعيف عندهم
ما انحط عن درجة الصحيح ثم قد يكون متروكا وهو أن
يكون راويه متهما أو كثير الغلط وقد يكون حسنا بأن لا يتهم
بالكذب قال وهذا معنى قول أحمد العمل بالضعيف أولى من
القياس قال وهذا كضعف المريض فقد يكون ضعفه قاطعا فيكون
صاحب فراش عطاياه من الثلث وقد يكون ضعفه غير قاطع له
فيكون عطاياه من رأس المال كوجع الضرس والعين ونحو ذلك
انتهى ويؤيده قول البيهقي في رسالته إلى أبي محمد الجويني الأحاديث
المروية ثلاثة أنواع نوع اتفق أهل العلم على صحته ونوع اتفقوا
على ضعفه ونوع اختلفوا في ثبوته فبعضهم يصححه وبعضهم يضعفه
لعلة تظهر له بها أن يكون تخفى العلة على من صححه وإما أن يكون
لا يراها معتبرة قادحة قلت وأبو الحسن ابن القطان في
الوهم والإيهام يقسم نوع الحسن على هذا كما سيأتي البحث فيه في
قول المصنف إن الحسن يحتج به قوله ومن كان الترمذي ذكر
أحد نوعي الحسن وذكر الخطابي النوع الآخر مقتصرا كل واحد منهما
على ما رأى أنه يشكل إلى آخره أقول بين الخطابي والترمذي في ذلك
فرق وذلك أن الخطابي قصد تعريف الأنواع الثلاثة عند أهل
الحديث فذكر الصحيح ثم الحسن ثم الضعيف وأما الذي سكت عنه
وهو حديث المستور إذا أتى من غير وجه فإنما سكت عنه لأنه
ليس عنده من قبيل الحسن فقد صرح بأن رواية المجهول منهم

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)